بيان صحفي

يحظر النشر حتى الساعة 0715 بتوقيت السعودية الرسمي (0415 بالتوقيت العالمي) 18 يناير 2026

تقرير مؤشر مديري المشتريات (PMI®) للمنشئات الصغيرة والمتوسطة الصادر عن بنك الرياض

انتعاش الطلبات الجديدة يدعم انتعاشًا قويًا آخر في أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص العمل

النتائج الأساسية

ارتفاع حاد في إنتاج الشركات الصغيرة والمتوسطة، مع تباطؤ النمو في شهر ديسمبر

ارتفاع حاد ومتسارع في الطلبات الجديدة

وتيرة قياسية لخلق فرص العمل لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة في المتوسط خلال الربع الرابع من 2025

تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج يبلغ أعلى مستوى له في ستة أشهر

تقرير مؤشر مديري المشتريات (PMI) للمنشئات الصغيرة والمتوسطة الصادر عن بنك الرياض

معدل موسميًا، >50 = تحسن منذ الشهر الماضي

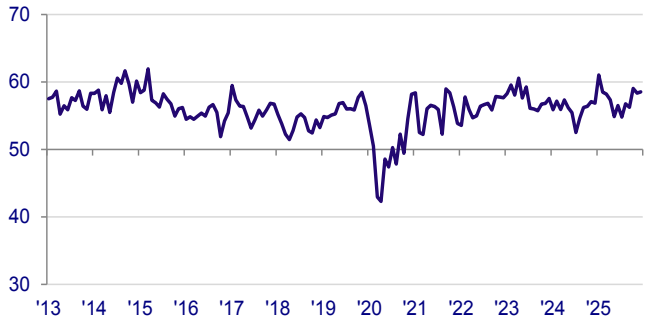

المصادر: بنك الرياض، S&P Global.

مؤشر مدراء المشتريات (PMI®) للشركات الصغيرة والمتوسطة السعودية الصادر عن بنك الرياض هو تقرير ربع سنوي جديد أُعد لرصد ظروف الأعمال في الشركات الصغيرة والمتوسطة.

أشارت أحدث البيانات إلى نهاية قوية لعام 2025 بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث تسارع نمو الإنتاج والأعمال الجديدة بعد فترة ركود في الصيف، في حين كان متوسط خلق فرص العمل في الربع الرابع هو الأعلى في فترة تزيد عن عشر سنوات.

ومع ذلك، واجهت الشركات الصغيرة والمتوسطة السعودية تحديات تتمثل في ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج وتزايد الضغوط التنافسية. وقد ساهم ذلك في تراجع تفاؤل قطاع الأعمال إلى أدنى مستوى له منذ خمسة أشهر في شهر ديسمبر.

سجّل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI®) لبنك الرياض في المملكة العربية السعودية، المعدل موسميًا، 58.5 نقطة في شهر ديسمبر، مرتفعًا بذلك من 58.4 نقطة سجلها في شهر نوفمبر، ومشيرًا إلى تحسن عام قوي في ظروف الأعمال التجارية. وظل المؤشر الرئيسي فوق مستوى الـ 50.0 نقطة المحايد في كل الشهور منذ شهر نوفمبر 2020.

وعلى أساس ربع سنوي، ارتفع متوسط قراءة مؤشر مدراء المشتريات للشركات الصغيرة والمتوسطة من 55.9 نقطة في الربع الثالث إلى 58.7 نقطة في الربع الرابع. وتطابقت هذه القراءة مع القراءة المكافئة للشركات الكبيرة في الربع الأخير من عام 2025.

أشارت بيانات شهر ديسمبر إلى زيادة حادة في النشاط التجاري لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة، على الرغم من تباطؤ وتيرة التوسع عن أعلى مستوى لها في سبعة أشهر والذي شهدناه في شهر نوفمبر. وعلقت العديد من الشركات على التأثير الإيجابي لارتفاع الإنفاق التجاري والاستهلاكي، مدعومًا بالظروف الاقتصادية المحلية القوية والمشاريع الاستثمارية الرئيسية.

أدت ظروف الطلب القوية إلى ارتفاع حاد آخر في الأعمال الجديدة في نهاية عام 2025. وكان معدل التوسع أسرع قليلاً مما كان عليه في النصف الأول من العام، لكن الشركات الصغيرة والمتوسطة أشارت مرة أخرى إلى التحديات التي تواجهها من الداخلين الجدد إلى السوق والمنافسة الشديدة. وقد أسهم ذلك في تراجع وتيرة توقعات نمو نشاط الأعمال للعام المقبل، حيث أشار المؤشر المعنيّ إلى أدنى مستوى من التفاؤل منذ شهر يوليو، (ما يعكس الاتجاه نفسه الذي أبلغت عنه الشركات الكبرى).

على الرغم من تراجع توقعات النمو لعام 2026، إلا أن أحدث البيانات أشارت إلى معدل قوي خلق فرص العمل بين الشركات الصغيرة والمتوسطة. وكان الارتفاع في أرقام التوظيف في المتوسط خلال الربع الأخير هو الأسرع منذ بدء المؤشر في عام 2013.

أشارت الشركات المشاركة في الدراسة إلى أن ارتفاع أسعار المواد الخام والاستثمارات في التقنيات الجديدة ساهما في زيادة أعباء التكاليف في شهر ديسمبر. وقد بلغ معدل التضخم الإجمالي لأسعار مستلزمات الإنتاج أعلى مستوى له منذ شهر يونيو. وأدت الجهود المبذولة للتخفيف من ضغوط الهامش بدورها إلى أسرع زيادة في أسعار مبيعات الشركات الصغيرة والمتوسطة منذ شهر أغسطس 2020.

PMI® by S&P Global

بنك الرياض Riyad Bank

S&P Global 2026 ©

تعليق

قال الدكتور نايف الغيث، خبير اقتصادي أول في بنك الرياض:

"تُظهر بيانات مؤشر مدراء المشتريات قراءةً قويةً في الربع الأخير من العام، مما يُؤكد استمرار الدور المتنامي للشركات الصغيرة والمتوسطة في نموذج النمو السعودي. ومع وصول المؤشر الرئيسي إلى 58.5 نقطة، وهو أعلى بقليل من شهر نوفمبر، لا تزال هذه الشركات في مرحلة توسع، مما يُشير إلى نمو مستدام في الإنتاج والطلب والتوظيف. ويُشير متوسط الربع الأخير البالغ 58.7 نقطة، والذي ارتفع بشكل ملحوظ من 55.9 نقطة في الربع الثالث، ويُعادل أداء الشركات الكبيرة، إلى أن زخم النمو أصبح أكثر توازنًا بين الشركات على اختلاف أحجامها، مما قلل من هيمنة الشركات الكبيرة تاريخيًا في قيادة نشاط القطاع الخاص.

من منظور الطلب، تعكس القراءات القوية للإنتاج والأعمال الجديدة قوة الإنفاق المحلي وتحوّل الاستثمارات العامة وشبه العامة إلى منظومة الشركات الصغيرة والمتوسطة. ويؤكد هذا أن المشاريع الضخمة والاستثمارات الحكومية تُولّد بشكل متزايد آثارًا ثانوية من خلال سلاسل التوريد والخدمات والشركات الصغيرة والمتوسطة المُوجهة نحو الاستهلاك، وهذا يُعد آلية أساسية لتحقيق نمو واسع النطاق لا يعتمد على النفط.

على مستوى العرض، يشير تسجيل مستويات قياسية في خلق فرص العمل خلال الربع الرابع - وهو الأسرع منذ بدء سلسلة مؤشرات مدراء المشتريات في عام 2013 - إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة توسّع طاقتها الإنتاجية، ولا تكتفي بمجرد العمل بمعدلات استخدام أعلى للطاقة القائمة. ويكتسب هذا دلالة اقتصادية مهمة، إذ يعني زيادة توظيف عناصر الإنتاج وارتفاعًا هيكليًا في مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة والتوظيف، وليس مجرد انتعاش دوري فحسب.

ومع ذلك، تُضيف ديناميكيات التكلفة قيدًا هامًا. فارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وأسعار الإنتاج يشير إلى ضغوط متزايدة على التكاليف، وهي مرتبطة جزئيًا بمستلزمات إنتاج السلع الأساسية والاستثمار في التكنولوجيا. ورغم تحقيق بعض التأثير على الأسعار، إلا أن اشتداد المنافسة يحدّ من توسع هوامش الربح. وهذه الأسباب معًا تُفسر سبب تراجع توقعات الأعمال بالرغم من الظروف الحالية القوية: إذ ترى الشركات أن النمو يعتمد بشكل متزايد على تحسين الكفاءة وزيادة حجم الإنتاج بدلاً من القدرة على تحديد الأسعار.

الأهم من ذلك أن قوة مؤشر مدراء المشتريات في عام 2025 قد تعززت بتحسن ملحوظ في الوساطة المالية. فقد ارتفعت حصة إجمالي الائتمان المصرفي الموجه إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى حوالي 13.7% في الربع الثالث من عام 2025، أي ما يقارب ضعف مستواها في عام 2021. ومن ناحية اقتصادية، يشير هذا إلى انخفاض في قيود الائتمان وتحوّل في تخصيص الموارد نحو الشركات الأصغر، مما يدعم تكوين رأس المال والتوظيف ونمو الإنتاجية.

وتتوافق هذه الاتجاهات مُجتمعة بشكل مباشر مع أهداف رؤية 2030، التي تهدف إلى رفع حصة الشركات الصغيرة والمتوسطة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 35%. وتشير بيانات مؤشر مدراء المشتريات إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تنتقل من كونها محركًا هامشيًا للنمو إلى محرك أساسي له، إلا أن استمرار هذا المسار يتطلب استمرار تعميق الائتمان، والاستثمار المُعزز للإنتاجية، والقدرة التنافسية لتحويل القوة الدورية إلى مكاسب هيكلية مستدامة".

مؤشر إنتاج الشركات الصغيرة والمتوسطة

معدل موسميًا، >50 = نمو منذ الشهر الماضي

مؤشر توظيف الشركات الصغيرة والمتوسطة

معدل موسميًا، >50 = نمو منذ الشهر الماضي

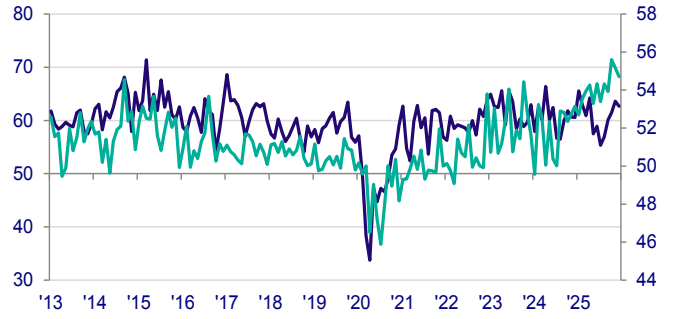

المصادر: بنك الرياض، S&P Global.

مؤشر الإنتاج المستقبلي التابع لمؤشر مديري المشتريات

>50 = متوقع حدوث نمو خلال الـ 12 شهرًا المقبلة

الشركات الصغيرة والمتوسطة / الكبيرة (250+ موظف)

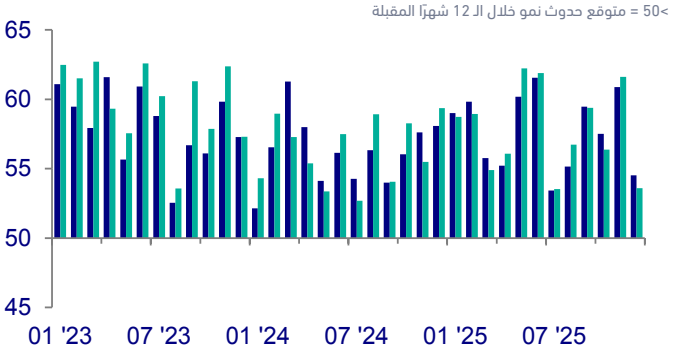

المصادر: بنك الرياض، S&P Global.

ملخص المؤشر

معدل موسميًا، >50 = نمو منذ الشهر الماضي

أكتوبر '25 / نوفمبر / ديسمبر

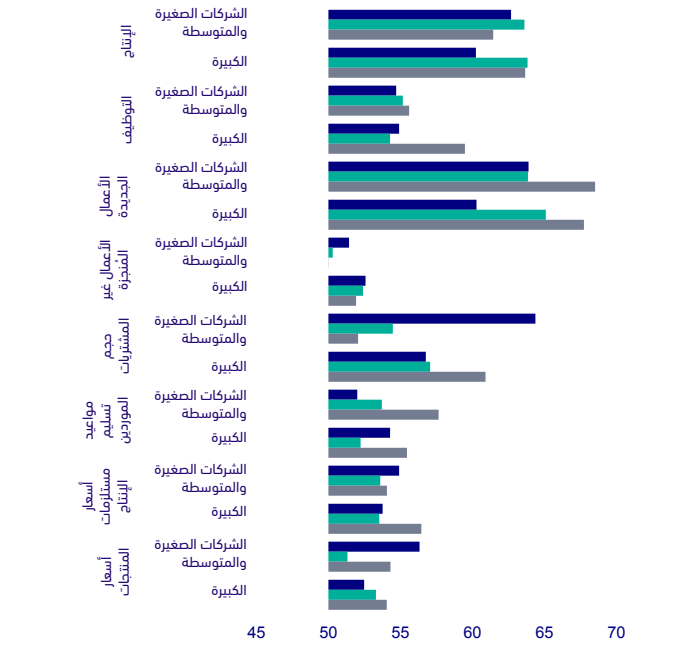

المصادر: بنك الرياض، S&P Global.

S&P Global 2026 ©

الاتصال

الدكتور/ نايف الغيث
كبير الاقتصاديين
بنك الرياض
هاتف: 3030-401-11-966+ داخلي: 2467
naif.al-ghaith@riyadbank.com

ديمة التركي
خبير اقتصادي أول
بنك الرياض
هاتف: 3030-401-11-966+ داخلي: 2478
deema.alturki@riyadbank.com

تيم مور
مدير الاقتصاديات
S&P Global Market Intelligence
هاتف: 461067-1491-44+
tim.moore@spglobal.com

كريتي كورانا
اتصالات الشركات
S&P Global Market Intelligence
هاتف: 7186-101-971-91+
kritikhurana@spglobal.com
press.mi@spglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global ، فيُرجى مراسلة press.mi@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

المنهجية

مؤشر مديري المشتريات (®PMI) للمنشئات الصغيرة والمتوسطة السعودية الصادر عن بنك الرياض هو تقرير ربع سنوي جديد تعدّه شركة S&P Global من أجل رصد ظروف الأعمال بين الشركات التي يقل عدد موظفيها عن 250 موظفًا. يتم تجميع المؤشر من الردود على الاستبيانات الشهرية المُرسلة إلى مديري المشتريات الذين يشاركون في استبيانات بنك الرياض لمؤشر مديري المشتريات على مستوى الاقتصاد الكلي. والهيئة التي تضم حوالي 300 شركات قطاع خاص مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي شملتها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. تتوفر بيانات الشركات الصغيرة والمتوسطة اعتبارًا من يناير 2013.

استند التقرير إلى البيانات التي جُمعت في شهر ديسمبر 2025. وسيتم نشر تقرير مؤشر مدراء المشتريات للشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية الصادر عن بنك الرياض في شهر ابريل 2026، وسوف يتضمن البيانات التي جُمعت في كل شهر من الربع الأول من عام 2026.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مديري المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

نبذة عن مؤشرات مديري المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مديري المشتريات (®PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مديري المشتريات (®PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية.
ihsmarkit.com/products/pmi.html

نبذة عن بنك الرياض

بنك الرياض هو أحد أكبر المؤسسات المالية العريقة في المملكة العربية السعودية والشرق الأوسط. بدأ نشاطه في العام 1957م، ويبلغ رأس المال 30 مليار ريال سعودي. يعود الفضل في نجاحنا وتطور أعمالنا إلى المهنية العالية لموظفينا البالغ عددهم أكثر من 5,900 موظف وموظفة نفخر بهم في تحقيق نسبة مواطنة تصل الى 94% هي الأعلى ضمن المنشآت المالية العاملة في السوق السعودي.

نقدم في بنك الرياض مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية والتقليدية لعملائنا من الأفراد والشركات والمؤسسات الناشئة، ونحرص في ذلك على توظيف قاعدتنا الرأسمالية القوية وخبراتنا العريقة للقيام بدور متميز في مجال التمويل، وقد برز بنك الرياض كبنك رائد نظم وشارك في العديد من عمليات التمويل المشتركة لمختلف القطاعات العاملة في صناعات النفط والغاز والبتروكيماويات وعدد من أبرز مشاريع البنية التحتية في المملكة العربية السعودية.
www.riyadbank.com

نبذة عن S&P Global

S&P Global (رمزها في بورصة نيويورك: SPGI) تقدم S&P Global معلومات هامة وأساسية، تقدم للحكومات والشركات والأفراد البيانات الصحيحة والخبرات والتكنولوجيا حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات عن قناعة. ومن خلال مساعدة عملائنا على تقييم الاستثمارات الجديدة و توجيههم في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة وانتقال الطاقة عبر سلاسل التوريد، نفتح فرصًا جديدة ونتغلب على التحديات ونسرّع من تقدم العالم إلى الأمام.

تسعى العديد من المؤسسات الرائدة عالميًا للحصول على خدماتنا في توفير التصنيفات الائتمانية والمعايير والتحليلات وحلول سير العمل في أسواق رأس المال والسلع والسيارات على مستوى العالم. ومع كل عرض من عروضنا، نساعد المؤسسات الرائدة في العالم على التخطيط اليوم من أجل الغد.
www.spglobal.com

إخلاء مسؤولية

تؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مديري المشتريات™ و®PMI هي إما علامات تجارية أو علامات تجارية مُسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بـ المحدودة و/أو لشركاتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مُسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيته أو توفره. كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (بإهمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.

S&P Global 2026 ©